

Distr.  
GENERAL

A/RES/49/102  
27 February 1995

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون  
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/49/728/Add.1)]

بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجرائمها من بلدان المرور العابر النامية ١٠٢/٤٩ -

إن الجمعية العامة

إذ تشير إلى قراريها ١٦٩/٤٨ و ١٧٠/٤٨ المؤرخين ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تشير كذلك إلى النتائج والتوصيات المتفق عليها لاجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وممثلين من البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية، الذي عقده مجلس التجارة والتنمية في نيويورك في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار / مايو ١٩٩٣<sup>(١)</sup>، ولا سيما النتائج والتوصيات الصادرة عن الاجتماع المذكور أعلاه والمتعلقة بالدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجرائمها من بلدان المرور العابر النامية،

وإذ تدرك أن الجهود الشاملة التي تبذلها هذه البلدان في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، في سعيها من أجل دخول الأسواق العالمية عن طريق إنشاء شبكة للمرور العابر تضم عدة بلدان، يعرقلها افتقارها إلى منفذ إقليمي موصى إلى البحر وموقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية،

وإذ تؤيد الجهود التي تبذلها في الوقت الحاضر الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجرائمها من بلدان المرور العابر النامية من خلال الترتيبات ذات الصلة المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بإنشاء هيكل أساسي للمرور العابر يحظى بمقومات البقاء،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "شبكات النقل العابر بالدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وحياتها من بلدان المرور العابر النامية: الحالة الراهنة ومقتراحات للعمل في المستقبل"<sup>(٢)</sup>,

وإذ تلاحظ أن هذا التقرير لا يمثل، حسبما ورد في الفقرة ١ من مقدمته، سوى خطوة أولى لاستيفاء وضع برامج عمل أكثر تحديدا لمعالجة هذه المسائل،

وإذ تدرك أن أي استراتيجية نقل عابر للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى، ولحياتها من بلدان المرور العابر النامية، كيما تكون فعالة، ينبغي أن تتضمن إجراءات تعالج، في الوقت ذاته، المشاكل الملازمة لاستخدام طرق النقل العابر الموجودة والتعجيل بإقامة طرق جديدة بديلة تعمل بسلامة،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز تدابير الدعم الدولي التي تقدم لتحسين معالجة المشاكل التي تواجهها الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وحياتها من بلدان المرور العابر النامية،

١ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يضطلع، بالتشاور مع الحكومات المعنية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، ووفقا للأولويات البرنامجية المتفق عليها وفي حدود الموارد المالية الموجودة، بصوغ برنامج لتحسين كفاءة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وحياتها من بلدان المرور العابر النامية، وإجراء تحليل ودراسة شاملين لشبكة النقل العابر في بلدان آسيا الوسطى، مع توجيه اهتمام خاص إلى بناء جميع أنواع الطرق والمرeras الجديدة البديلة الملائمة والممكن بناؤها، بما في ذلك أقصرها؛

٢ - تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنسانية المتعددة الأطراف إلى أن تقوم، في إطار ولايتها، بتقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة إلى الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وحياتها من بلدان المرور العابر لتلك البلدان؛

٣ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة المشار إليها في هذا القرار، بدراسة إمكانية أن تعتقد، في حدود الموارد الموجودة ندوة إقليمية للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وحياتها من بلدان المرور العابر النامية، بمشاركة الدول الأخرى المهمة بالأمر، بشأن مسائل النقل والمرور العابر في المنطقة، وذلك بمجرد الانتهاء من الدراسة والتحليل الشاملين المطلوبين في الفقرة ١ أعلاه وقبل أن تناقش الجمعية العامة هذه المسألة في دورتها الحادية والخمسين؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار لكي يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٤